



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥ م
بشأن حفظ الأمن والنظام بانتخابات مجلس الشيوخ

رئيس الهيئة :

- بعد الاطلاع على الدستور؛
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الهيئة الوطنية وتعديلاته؛
- وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ وتعديلاته؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ بدعوة الناخبين للانتخابات مجلس الشيوخ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن الجدول الإجرائي والزماني لانتخابات مجلس الشيوخ؛
- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ .

قرار

((المادة الأولى))

تضطلع وزارة الداخلية بمهمة حفظ الأمن و النظام أثناء انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٥ .

((المادة الثانية))

يشمل حفظ الأمن والنظام المهام الآتية :

- ١ - تأمين الناخبين والحفاظ على سلامتهم وتحقيق الأمن العام أثناء الإدلاء بأصواتهم.
- ٢ - تأمين المرشحين ومؤيديهم فى إطار القواعد الدستورية والقانونية ومنع أى وجه للإخلال بالأمن والنظام .
- ٣ - تأمين أعضاء الجهات و الهيئات القضائية خلال فترات عملهم و تسلم وتسليم أوراق الانتخابات وحتى انتهاء مهامهم وعودتهم لمقر عملهم أو إقامتهم.
- ٤ - تأمين الإدارات الانتخابية الآتية:
 - مقر الهيئة الوطنية للانتخابات.
 - لجان متابعة سير الانتخابات بالمحاكم الابتدائية بالمحافظات.
 - اللجان العامة المشكلة بدوائر المحافظات.
 - المراكز الانتخابية التى تضم اللجان الفرعية.



- ٥ - تأمين مستلزمات العملية الانتخابية ومطبوعاتها وأوراقها وأماكن وجودها و أثناء نقلها من أماكن طباعتها وحتى تسليمها للجان متابعة سير الانتخابات بكل محافظة وأثناء نقلها للجان الفرعية، وتسليمها للجان العامة والهيئة الوطنية للانتخابات .
- ٦ - الحفاظ على أمن وسلامة ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والدولية والأجنبية، ومن وجهة له الهيئة دعوة لمتابعة العملية الانتخابية.

((المادة الثالثة))

يحظر دخول قوات التأمين داخل اللجان الفرعية و العامة إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة.

((المادة الرابعة))

للهيئة طلب الاستعانة بممثل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية للتنسيق بينها وبين الوزارتين.

((المادة الخامسة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات و الجهات المعنية تنفيذه.

صدر في: ٢٠٢٥ / ٧ / م

رئيس

الهيئة الوطنية للانتخابات

عبد

القاضي /

((حازم بدوي))

نائب رئيس محكمة النقض